

والانحصار له والاحتياج على خلافه ان وجد الى ذلك سبيلا وقد قال العَلَّاقُ الكبير
 يقول من تطرف اسماعه **٥** كم ترك الأول للأخر **٥**
 فما يجوز خلاف الأجمع الواقع فيه ما أريته في قولهم هذا محرضب حرب وذلك انهم على
 انه غلط من العرب وانه شاذ لا يعمل غيره عليه ولا يجوز رده اليه وانا اقول ان في القرآن
 مثل هذا يفتأ على الف موضع وذلك انه على حذف المضاف لا غير وتخصيص هذا ان اصله
 هذا محرضب حرب محرم ثم حذف المحر واقيم المضاف اليه مقامه فانرفع الضمير فلما
 ارتفع استتر في حرب مجزئ وصفا على الضب وان كان المثل للبحر لا للضب على تقدير
 حذف المضاف كما ارينا وعلى نحو من هذا عمل ابو علي قوله **٥** كبير اناس في مجاز من جمل
 قال اراد منزل فيه ثم حذف حرف الجر فانرفع الضمير فاستتر في اسم المفعول ومثله قول لبيد
٥ ار مذهب جدد على الواحه **٥** الناطق المرور والمخوم **٥**
 اي المرور به ثم حذف الجار فانرفع الضمير واستتر في اسم المفعول وعليه قول الآخر
 الى غير موقوف من الأرض مذهب اي موقوف به ففعل به ما ذكرناه **باب في الزيادة**
 في صفة الملة لضرب من الاحتياط قد فعلت ذلك اصحابنا اذا كانت الزيادة مثبتة للمحال
 المراد عليه وذلك قولك في هجر اوائل اصله اوائل فلما كسفت الألف وادان وقربت الثانية
 من الطرف ولم تؤثر اخرجها على الأصل تبيها على ما غير في معناه ولا هناك ياء مقعدة قبل
 الطرف وكانت الكلمة جمعا نقل ذلك فابديت الواو هجزة فجميع ما او رده محتاج اليه الا ما
 استغفرت به من ذكر الجمع فانك لو بينت من قلت او بعت واحدا على فواعل كعوارض
 او اقل من اول او يوم او ربيع كما ياتر لهزمت كما تهرز في الجمع ولكني ذكرته لانه تديعو
 الى قلب الواو ياء في نحو حق ودي وذكرت انه لم يترج تبيها تجوزا من قول الراجز
٥ تسمع من شذنها عواولا **٥** وذكرت انه ليس هناك ياء مقعدة تجوزا من قوله
٥ وكل العنيت بالعواور **٥** لان اصله عواوير من حيث كان جمع عوار فالاستظهار
 بمنز ما ذكرناه اولي من الأخلال به والأعتذار منه عند مطالبة الغصم به واما الاستظهار
 بما لا يؤثر في الحكم فخطأ وهو **باب في عدم النظر** اما اذا دل الدليل فلا يجب
 ايجاد النظر نحو ما حكاه سيبويه من ان ما جاء على فصيل ابلأ وحدها ولم يمنع الحكم بها
 عنده ان لم يكن لها نظير لان ايجاد النظر بعد قيام الدليل انما هو للأش به لا للمحاكاة اليه

فانما

فانما ان لم يتم دليل فانك محتاج الى النظر الا ترى الى غزويت لما لم يتم الدليل على ان واءه واءه اصلا
 احتجت الى التمثال بالنظر فثبت ان يكون فعولا لما لم تجد نظيرا رحمانه على فعليت لوجود النظر
 وهو غفريت ونهريت وكذلك قال ابرهقان في الرد على من ادعى ان السين وسوف ترغبا في الأفعال
 المضارعة لما لم يترعاه في الفعل يدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى وسوف تسألون
 فجعل عدم النظر ردا على من أنكروا قوله **فاما** ان لم يتم الدليل ولم يوجد النظر فانك محكم بعدم
 النظر وذلك قولك في الهززة والنون من انك لست انهما زائدتان وان وزن الكلمة الفعل
 وان كان هذا مثلا لا تطير له وذلك ان النون لا تحذف الا في ذوات النون
 شئ على فعل ولا تكون النون اصلا والهززة زائدة لان ذوات الأربعة لا تفتحها الزوائد
 من اولها الا أسماء الجارية على انها لها نحو مدحرج والذي يدل على زيادة الهززة كونها اولاً
 مع ثلاثة اصول وهي الدال واللام والسين فان ضام الدليل وجود النظر فلا مذهب بك
 عن ذلك كونك غير هي اصل لكنهما مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا مذكور وكذلك القول
 في تأته **باب في اسقاط الدليل** وذلك نحو قول ابي عثمان مرتب رجل فعلت فعلت
 افعل لما لم تكن عنده مفيدة والصفة لا تكون غير مفيدة واسقاط هذا ان يقال قد
 جئت الصفة غير مفيدة كقولك في جراب من قال رأيت زيدا المني صفة وهي غير مفيدة ومن
 ذلك قول البغدادي ان الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره نحو زيد مرتب به واخوك
 اكرمته واسقاط هذا الدليل ان يقال نحن نقول زيد هل ضربته واخوك متى كلمته وما
 بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله فحذفه طريق هذا **باب في اللفظين** على
 المعنى الواحد يراد عن العالم متضادين وذلك على وجود منبها ان يكون احدهما مرسل
 والاخر معلل فيجب الأخذ بالمعلل وتأويل المرسل وذلك مثل قول سيبويه في تأه بنت
 واخت انبأ للتأنيث ذكر ذلك في عدة مواضع ثم قال في باب ما لا ينصرف انبأ ليست
 للتأنيث لسكون ما قبلها وتأه التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها الا متحركا ما لم يكن الفا
 كقناة وقناة وحصاة قال ولو سميت رجلا ببنت او اخنت لصرفته معرفة وهذا واضح
 ووجه الجمع بين القولين انبأ وان لم تكن للتأنيث فانها لما لم توجد للكلمة الا في
 حال التأنيث قال انبأ للتأنيث مجازا لانها حساوية لتأه ابنة في ملازمة التأنيث
 الا تراه قال في عدة مواضع في نحو حمراد وما به ان الالفين للتأنيث وانما ذلك على نحو ما

الا في